مقال

د. محمد الصغير جنجار
نائب المدير العام للمؤسسة

مؤسسة الملك عبد العزيز - الدار البيضاء
Fondation du Roi Abdul-Aziz - Casablanca

دور مراكز التوثيق والمكتبات المتخصصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تجربة مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء (المغرب)

أبعاد مفهوم التنمية المستدامة ورهاناته

عند ظهور مفهوم «التنمية المستدامة» لأول مرة في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية الدولية، كان ذلك في تقرير براندلاند الذي يحمل عنوان «مستقبلنا المشترك»، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في سنة 1987.[1] ولاشك أن هذا المفهوم عرف خلال العقدين الأخيرين استخدامات متنوعة تراوحت بين الاستعمال الشعاراتي الأداتي في وسائل الإعلام والاستثمار الناجع في توعية قيادات قوى المجتمع المدني بضرورة مساءلة هشاشة الكثير من الاختيارات الاقتصادية، خصوصا إذا ما نَظر إليها في الأمدين المتوسط والبعيد، وقدرت آثارها على الطبيعة والكائنات الحية التي تحتضنها بما فيها الجنس البشري. الأمر الذي اقتضى إعادة صياغة لمقولات أساسية مثل فكرة التقدم وتمثل مسألتي المساواة والإنصاف في أفق يتعدى الجيل الواحد، وإبداع توافق جديد بين متطلبات الزمن الحاضر والأمد البعيد.

ذلك ما يترجمه بدقة التعريف الذي قدمه تقرير براندلاند معتبرا أن «التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم وهي تحتوي على مفهومين أساسين: - مفهوم (الحاجات) وخصوصا الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة. - وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل»[2].

ولاشك أن المكتبات المتخصصة تعتبر من المؤسسات الثقافية التي يستجيب كيانها العميق وأدوارها الاجتماعية والثقافية لروح وفلسفة التنمية المستدامة. وذلك لكون مهمة نقل معارف الماضي والحاضر للأجيال القادمة تشكل صلب نشاطها، ولأنها تراوح بين هم استمرار وديمومة المعرفة ومتطلبات المساواة في الوصول إلى المعلومة، وتسخير مواردها لخدمة البحث العلمي الذي يعد بدوره أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية شعوب العالم.

(1) مستقبلنا المشترك، إعداد اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف؛ مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة «عالم المعرفة» عدد 142، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. 440 ص.

(2) نفس المرجع، ص. 69.

وهو الأمر الذي أكده الإعلان الصادر عن منظمة إيفلا بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها، حيث أكد ما يلي: «تعمل المكتبات ومراكز التوثيق على الحد من اللامساواة في الحصول على المعلومات، كما تتجلى في الهوة الرقمية القائمة بين الشمال والجنوب. وذلك من خلال تكثيف شبكات خدماتها، وتوفير المعلومات حول البحث العلمي والابتكار، وتسخيرها لخدمة التنمية المستدامة ورفاهية شعوب العالم»[1].

(1) إعلان منظمة إيفلا بتاريخ 24 غشت 2002 في مدينة علاسجو، بمناسبة الذكرى 75 لإنشائها.

السياق المغربي الذي شهد إنشاء المؤسسة

عندما أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله، أمره بإنشاء مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية في سنة 1984، ضمن المركب الذي بناه على ضفاف المحيط الأطلسي في أقصى غرب العالم العربي، الذي يضم مسجدا ومجموعة سكنية هيئت كوقف لخدمة المركب الديني، استند قراره الكريم إلى تشخيص دقيق للسياق التعليمي المغربي عامة والمكتبي خصوصا. ذلك السياق الذي كان آنذاك يعاني من مجموعة من المفارقات والمعيقات البنيوية. لعل أبرزها: خروج المؤسسة الجامعية المغربية من مرحلة التأسيس أو النشأة (1959-1979) التي شهدت عملية بناء النواة الأولى في مدن الرباط وفاس والدار البيضاء، بأعداد محدودة من الأطر الجامعية، وديمغرافية طلابية ضعيفة، والانتقال نحو مرحلة التوسع (ابتداء من 1980 وإلى اليوم). الأمر الذي ساهمت فيه تحولات اجتماعية كبرى مثل الانفجار الديمغرافي للعقود السابقة، وانتقال نسبة الساكنة الحضرية من 40% في أواخر السبعينيات إلى حوالي 60% في أواخر القرن العشرين. ومن ثم فقد واكب هذا التحول في البنية العميقة للمجتمع تزايد سريع للديمغرافية الطلابية المغربية التي انتقلت من حوالي 150.000 طالب في السبعينيات لتصل إلى 900 ألف اليوم، وينتظر أن تبلغ 1,5 مليون طالب في أفق 2025. كما

ارتفع عدد الأساتذة الجامعيين من بضع مئات إلى حوالي 14.000 أستاذ يعملون في 15 جامعة، متفرعة إلى شعب وأقسام تجاوزت 1600 تخصصا.

تدبير الدولة للأزمة المالية (1983-1992): بالموازاة مع ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي بتزايد أعداد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي، خصوصا في كليات الآداب والحقوق والاقتصاد، كان على الدولة المغربية مواجهة معادلة صعبة تتمثل في التوفيق بين حاجيات وشروط متناقضة: هناك من جهة الحاجة لإحداث بنيات تحتية جامعية لاستقبال الأعداد الهائلة من الطلبة الجدد؛ ومن جهة ثانية ضرورة تنفيذ توجيهات صندوق النقد الدولي المتمثلة في تطبيق مقتضيات «برنامج التقويم الهيكلي» والموجهة أساساً نحو تقليص نفقات الدولة إلى أقصى حد في الفترة الممتدة من 1983 إلى 1992، حيث اضطرت السلطات العمومية للاستجابة للحاجيات المستعجلة والقيام بإعداد سريع لبنايات جامعية لا توفر الحد الأدنى المطلوب. جامعة بدون مكتبة؛ ومن ثم فقد تم الاستغناء عن المكتبة الجامعية بالمفهوم المتعارف عليه دوليا، واستبدالها بفضاءات للقراءة داخل البنيات المعدة للتعليم العالي، تفتقد لأبسط شروط العمل المكتبي (الفضاءات، الطاقة الاستيعابية الضرورية، الخدمات، الأرصدة الوثائقية، الوسائل المعلوماتية، الموارد البشرية المؤهلة والميزانيات المطلوبة). ومن ثم اختزلت المؤسسة الجامعية في الوظائف التعليمية (التدريس) وتوزيع الشهادات والمؤهلات الجامعية، والتخلي إلى حد كبير عن الوظيفة الأساسية المتمثلة في الاضطلاع بالبحث العلمي وتهييئ مستلزماته في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلى رأسها المكتبة الجامعية. هذا التطور اللامتوازن بين التصاعد السريع للديمغرافيا الطلابية من جهة، وجهود الاستثمار في البنيات المكتبية ومراكز التوثيق المتخصصة[1]، أنتج تلك المفارقة الكبرى التي أشرنا إليها أعلاه والتي أتى مشروع المؤسسة في أواسط الثمانينيات للمساهمة في تجاوزها وبناء استراتيجية تستشرف المستقبل وتلبي الحاجيات المكتبية والإعلامية للوسط الجامعي المغربي في أفق 2025، قبل استثباب التحول الرقمي على المستوى المحلي.

تجربة مكتبة المؤسسة: تستمد تجربة مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء، والتي امتدت لقرابة 34 سنة، كل مقوماتها من طبيعة التشخيص الذي أنجز عند تأسيسها، ومن الرؤية الاستشرافية التي انتظمت وفقها استراتيجية عملها خلال العقود الثلاثة الماضية.

وضع أمام المؤسسة عند افتتاحها هدف رئيسي يتمثل في إعداد مكتبة متخصصة ومركز للتوثيق يساهمان في حل المعضلة الناتجة عن المفارقة البنيوية المتمثلة في تسارع وتيرة الإقلاع التربوي والتعليمي المغربي والمغاربي عموما (تزايد متواصل لأعداد طلبة الجامعات)، وفقر في البنيات المكتبية والتوثيقية. ذلك الأمر الذي تمخض عنه شح في المعلومات، وانعدام أسباب الولوج إلى مصادر المعرفة المنتجة عربيا ودوليا، وتفاقم الهوة على مستوى مردود البحث العلمي في بلدان المنطقة المغاربية والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. خصوصا بعد أن استكمل مسلسل تعريب تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والتقلص الكبير لأعداد البعثات الطلابية إلى الجامعات الأوروبية في التخصصات المذكورة.

تنظم عمل المؤسسة من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: إعداد مكتبة متخصصة في مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية تلبي حاجيات الوسط الجامعي المغاربي (الطلبة، الأساتذة، الباحثين) وتشكل دعامة لبرامج التعليم العالي في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من مراكز التعليم والبحث الجامعي المرتبطة بمجال تخصص المكتبة.

المحور الثاني: توفير منظومة متكاملة من الخدمات البيبليوغرافية الحديثة تشتغل وفق المواصفات والمعايير الدولية، وبرامج وأدوات متطورة. وذلك بغية إعداد قاعدة بيانات بيبليوغرافية تعنى بالإنتاج العلمي المغاربي (المغرب، موريطانيا، الجزائر، تونس، ليبيا، الدراسات الأندلسية، الأبحاث حول الجاليات المغاربية عبر العالم، والدراسات حول العلاقات بين المنطقة المغاربية وإفريقيا جنوب الصحراء ...) والأبحاث الدولية حول هذه المنطقة، تكون الأولى عالميا، سواء من حيث حجم المعلومات التي توفرها والخدمات المقدمة أو المصادر التي تحيل إليها. هذا بالإضافة إلى قاعدة البيانات العامة التي تشمل الإنتاج العربي المشرقي ومصادر المعلومات الدولية باللغات المختلفة (فرنسية، إنجليزية، إسبانية وألمانية).

المحور الثالث: دعم البحث العلمي، وذلك من خلال توجيه استراتيجية المؤسسة نحو الاستجابة لحاجيات الباحثين (الأساتذة، طلبة الدكتوراه) سواء من مصادر المعرفة أو من المعلومات. والسعي لتجسير الهوة بين البحث العلمي المحلي والتحولات التي يشهدها البحث العلمي على المستوى العالمي.

المحور الرابع: مساهمة المؤسسة كفاعل ثقافي في إيجاد شروط إثراء النقاشات الأكاديمية (الندوات العلمية)، دعم وتشجيع الباحثين الشباب، تنظيم الإقامات العلمية للباحثين الأجانب المهتمين بالحقل المغاربي، ونشر الأبحاث وأعمال الندوات والبيبليوغرافيات المتخصصة.

المحور الخامس: تولي المؤسسة مهمة القاطرة بالنسبة للقطاع المكتبي المغربي، بتنظيم الدورات التدريبية للمكتبيين، وإشاعة المعرفة بقواعد العمل المكتبي الحديث، وتحديث آليات الاشتغال وتنظيم الشراكات

(1) توفر اليوم مجموع البنيات الجامعية المغربية ما لا يزيد عن 1,2 مليون حامل (كتاب ودورية) لمجموع طلبتها الذي يبلغ عددهم 900 ألف طالب، وذلك بمعدل 1,2 وثيقة لكل طالب، بينما بتراوح إيقاع التزويد (الاقتناءات الورقية لوحدها) في المكتبات الجامعية في البلدان المتقدمة (المكتبات الأمريكية، واليابانية والسكندنافية مثلا) 3,5 وثيقة سنويا لكل طالب، وما لايقل عن 1,5 وثيقة سنويا في مكتبات جامعات أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا وإسبانيا مثلا).

المكتبة وشبكات المعلومات البيبلوغرافية.

مكتبة المؤسسة في أرقام

البنايات: مابين 1985 و2017 تضاعفت مساحات بنايات المؤسسة ثلاث مرات، بحيث عرفت توسعة أولى في سنة 2005 ثم توسعة ثانية في 2015، انتقلت بموجبها المساحة الأصلية التي لم تكن تتجاوز 7120 متر مربع إلى زهاء 20.300 متر مربع في سنة 2015. وتضم هذه الفضاءات مخازن الكتب والدوريات وقاعات المطالعة وفضاءات الأنشطة العلمية ومسجدي الرجال والنساء، والشقق الخاصة باستضافة الباحثين الأجانب.

المجموعات: لم تكن النواة الأصلية التي تشكلت في أواسط الثمانينيات (1985) تتجاوز 60.000 وحدة (كتب ودوريات)، وانتقلت بفضل خطة تزويد دينامية متواصلة إلى ما يناهز 723.636 وحدة في متم سنة 2016. وينتظر أن يبلغ الرصيد الوثائقي لمكتبة المؤسسة مليون وحدة في أفق سنة 2025. وتجدر الإشارة إلى كون هذا الرصيد الوثائقي يتكون من مطبوعات أكاديمية ويتوزع حسب اللغات كالآتي: العربية 42%؛ الفرنسية 38%؛ الإنجليزية 17%؛ باقي اللغات 3%. كما يتميز بكونه رصيدا حديثا (88% إصدارات ما بعد سنة 1950) يتم إثراؤه سنويا بما معدله 28.000 وحدة توثيقية. هذا بالإضافة إلى الاشتراكات في آلاف الدوريات الأكاديمية الإلكترونية.

القراء: يقدر عدد حاملي بطاقة القارئ منذ افتتاح المؤسسة حوالي 95.000 شخص.

أما معدل المسجلين الجدد فيبلغ سنويا زهاء 15.000 قارئ، يتوزعون حسب أنشطتهم المهنية كالآتي: طلبة مختلف أسلاك التعليم العالي 85%؛ الأساتذة 10% وباقي المهن 5%. كما يتوزعون حسب الجنس (56% إناث، 44% ذكور) يهتمون بمختلف التخصصات التي تغطيها مكتبة المؤسسة: العلوم الاقتصادية والقانون، الدراسات الإسلامية، والآداب العربية، اللغات والآداب الأجنبية، التاريخ والجغرافيا، الإدارة والتسويق وتدبير المقاولات، الدراسات اللغوية وغيرها من التخصصات.

الخدمات: توفر مكتبة المؤسسة لروادها خدمات الولوج الحر للرفوف لاختيار ما يحتاجونه من المصادر، الاستخدام الحر للفهرس الآلي، والاستفادة مجانا من قواعد البيانات الدولية والرصيد الالكتروني لآلاف الدوريات المتخصصة. كما تقوم المؤسسة بتنظيم دورات تدريبية قصيرة لروادها قصد الاستئناس بعمليات البحث البيبليوغرافي وضبط نظام تصنيف الوثائق. وتتيح لهم اللقاء بكتاب ومفكرين مغاربيين عرب وأجانب بمناسبات الندوات العلمية واللقاءات مع المؤلفين عند تقديم إصداراتهم الجديدة. كما تتوجه

المؤسسة للناشرين والكتاب والصحفيين وكل مهن الكتاب بتقرير سنوي حول الكتاب والنشر بالمغرب، يصدر بمناسبة معرض الكتاب بالدار البيضاء.

تقويم البحث العلمي والحضور الدولي لقاعدة بيانات المؤسسة

برز في العقدين الأخيرين توجه قوي نحو نقل ممارسات وثقافة «التقويم» (évaluation) من مجال المقاولات نحو حقل البحث العلمي والتعليم الجامعي. وهكذا نشأ في سياق الإصلاحات الجامعية التي شهدتها أوروبا ابتداء من سنة 2000، تزايد في الإقبال على عمليات التقويم بمختلف أشكالها (تقويم مردودية المدرسين، الباحثين، برامج التكوين، الجامعات، الخ). وبناء عليه تصاعد الإقبال على المناهج البيبليومترية ومحتويات قواعد البيانات البيبليوغرافية، باعتبارها مصدرا أساسيا لبناء المؤشرات العلمية الكمية الكفيلة بقياس نشاط البحث العلمي.

وقد ظل البحث العلمي المغاربي والعربي عموما غائبا عن هذا الحقل من الدراسات لمدة طويلة نتيجة لعدم توفر قواعد بيانات ببليوغرافية دقيقة ومتخصصة. غير أن التطور الذي شهدته قاعدة بيانات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية (الدار البيضاء) في العقد الأخير، أحدث إقبالا دوليا على مواردها البيبليوغرافية ضمن مشاريع وطنية ودولية موجهة لقياس وتقويم البحث العلمي المغاربي.

وهذه بعض النماذج من الدراسات حول الإنتاج الأكاديمي المغاربي التي صدرت في السنوات القليلة الماضية والتي اعتمدت بالأساس على قاعدة بيانات المؤسسة:

معهد الأبحاث للتنمية (باريس)

أنجز سنة 2007 دراسة تقويمية ببليومترية (في 102 ص.) حول وضعية البحث والنشر

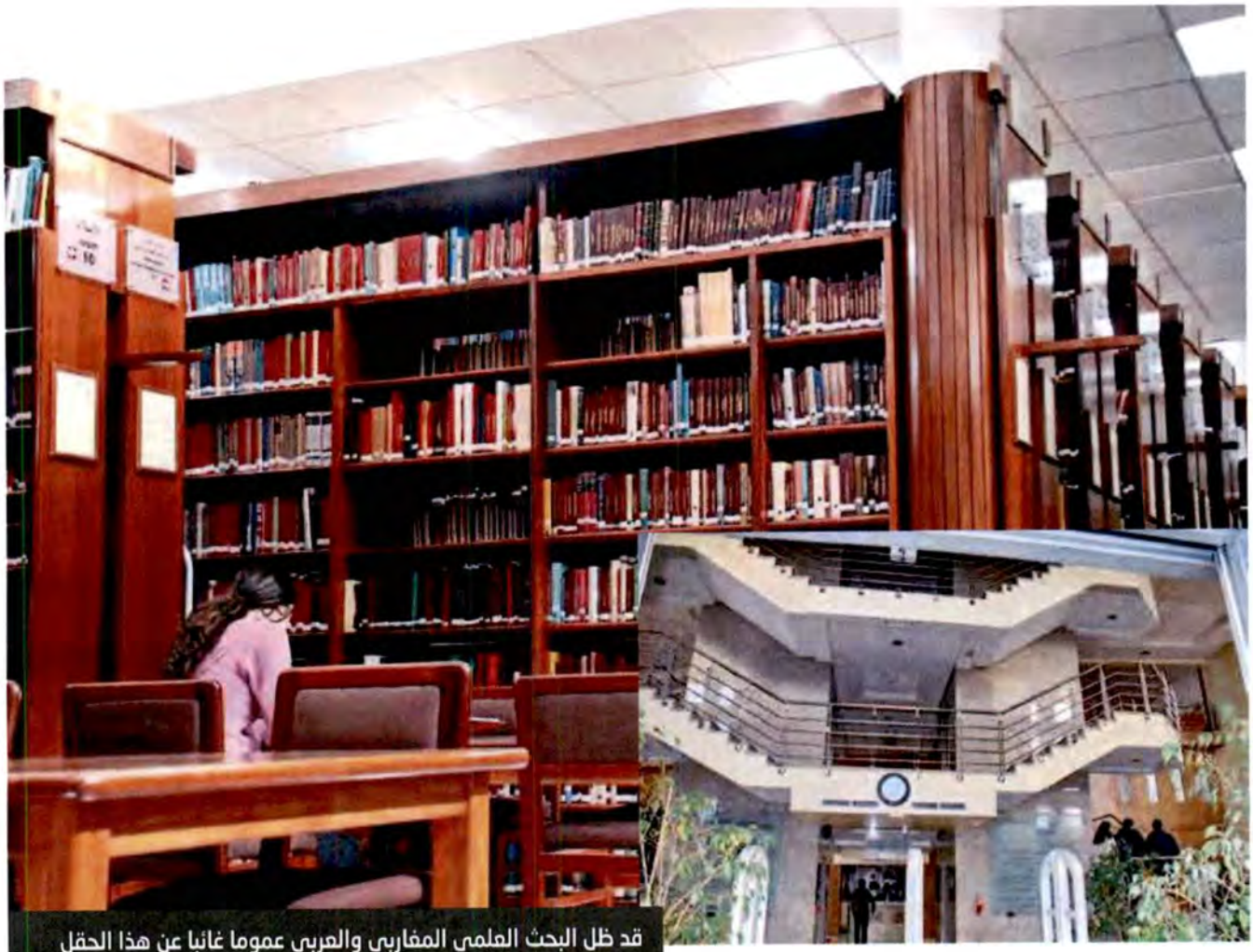

قد ظل البحث العلمي المغاربي والعربي عموما غائبا عن هذا الحقل من الدراسات لمدة طويلة نتيجة لعدم توفر قواعد بيانات ببليوغرافية دقيقة ومتخصصة. غير أن التطور الذي شهدته قاعدة بيانات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية (الدار البيضاء) في العقد الأخير، أحدث إقبالا دوليا على مواردها الببليوغرافية

الأكاديمي المغاربي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤسسة.

الدراسة التقويمية التي أنجزها محمد الشرقاوي، عالم الاجتماع والباحث بالمعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) في سنة 2009 والتي خصصت لدراسة سوسيولوجيا أساتذة الجامعة المغربية (العلوم الإنسانية والاجتماعية) وإنتاجهم العلمي، وذلك بطلب من وزارة التعليم العالي بالمغرب. قد اعتمدت هذه الدراسة الببليومترية حول إنتاج 3600 من أساتذة الجامعة المغربية، على موارد قاعدة بيانات المؤسسة.

منظمة اليونسكو (2010)

تنجز اليونسكو تقريرا كل عشر سنوات عن وضع العلوم الاجتماعية في العالم شمالا وجنوبا. وفي تقريرها لسنة 2010 (423 ص)، أفردت فصلا للحديث عن واقع البحث والنشر الخاص بالعلوم الاجتماعية ببلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب). ويرجع التقرير الاستثناء الذي حظيت به تغطية نشاط العلوم الاجتماعية في البلدان المغاربية، لتفرد المؤسسة في مجموع العالم العربي بتطوير قاعدة بيانات متخصصة ضمت آنذاك أزيد من مائة ألف تسجيلة (لكتب ومقالات) أنجزها الباحثون والكتاب المغاربيون.

خلاصة

بالنظر للموقع المتميز الذي أصبحت تحتله مكتبة المؤسسة ومنظومتها المعلوماتية في المحيط المغاربي، وبالنظر أيضا للإقبال الذي ما فتئت تعرفه من قبل الأساتذة الباحثين من البلدان المجاورة، يمكن الجزم بأن مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء توفق إلى حد كبير في رفع التحدي الذي واجهته عند افتتاحها في سنة 1985. وذلك بردم الهوة بين متطلبات إقلاع تربوي متسارع يتجسد في تزايد أعداد طلبة وأساتذة الجامعة، من جهة. والأوضاع المتردية والعتيقة للبنيات المكتبية الجامعية بالمغرب. وهي اليوم تواجه تحديا جديدا، هو نفسه الذي يقف في وجه كل المكتبات الجامعية والمتخصصة في العالم العربي وعبر العالم، والمتمثل في إنجاز النقلة الرقمية وتسخيرها لبناء نهضة علمية ومعلوماتية في المنطقة المغاربية.